

الخطبة الثانية (١)

﴿ من خطبتنا في الديار السورية ﴾

وهي من الخطب السياسية

أيها الاخوان الكرام

اقترحتم علي ان أقول شيئاً في الدستور والاجتماع وماذا عسى ان أقول في موضوع قد تبارى فيه الخطباء الكثيرون من قبل فلم يدعوا لمن بعدهم مقالا ، ولم يغادروا لمن تأخر عنهم متردّما ، فرب فكر فيه أريد ان ألقيه عليكم ، فيخطر في بالي انه قد ورد على مسامعكم ، وجمال في مجامعكم ، فيقف الفكر ، ويتلثم اللسان ، ولكنني لم أحضر تلك المجمع ، ولم أسمع شيئاً من تلك الأقوال ، فإذا قلت شيئاً ما قيل من قبل ، فلي فيه شيء من العذر ، ورب مكرر يجاو ، ورب إعادة ، فيها إفاضة ، المراد من الدستور ان يكون حكم الامة كأن تديره بيد من تختار من أفرادها ، لا يديره رئيس يستبد فيه برأيه ، ويتصرف فيها بهواه واراادته ، وان استبداد شخص واحد بأمة كبيرة لمن أعجب أمور البشر في طور الجهول والانحطاط أتدرون ما هي القاعدة النظرية التي يبنى عليها المستبدون ها كل سلطتهم الجائرة؟ هي ان الامة كالجنون أو السفينة أو الوالد القاصر الذي لا يحسن التصرف في ملكه فلا بد له من وصي يقوم بمصالحه ، وولي يتولى تدبير أموره!!!

(*) بعد وصولنا الى طرابلس جاء أمير الالاي عبد الحميد بك وكيل قومندان موقع طرابلس العسكري مع وفد من اعضاء جمعية الاتحاد والترقي ودعونا لزيارة نادي الجمعية فذهبنا معهم وهناك اقترحوا ان نلقي عليهم خطابا في الدستور والاجتماع فارتجلنا خطابا ثبت هنا ما تذكر من مسائله ولعله منظم كليتها ولا نزيد شيئاً الا ان يكون في العبارة كزيادة السجع دون جوهر المعنى

هذه النظرية باطلة من عدة وجوه ولكنهم يحقونها بالقوة : هل يمكن ان تكون الامة كلها جاهلة أو سفيهة كالطفل أو المجنون فلا يوجد في سوادها الكثير أفراد يصلحون لتدبير أمرها ، وإقامة العدل والنظام فيها بالشورى دون هوى الرئيس ، و يكون ذلك الرئيس الذي يدعي حق الوصاية عليها ، والولاية على جميع مصالحها ، هو الحكم العدل ، والعقل الرشيد ، يأخذه عن آبائه بحق الارث ، كما يرث عنهم الولاية والملك ، ؟

كلا إن ذلك أمر غير مقبول ، وحكم استبدادي غير مقبول ، المشاهدة تتضح ، والتاريخ يفتنه ، فقد قرأنا في سير القابرين ، ورأينا في حال الحاضرين ، ان اكثر الملوك والامراء المستبدين . هم أعرق أفراد أممهم في الجهل ، وأوغلهم في أفن الرأي ، وأشدهم فسادا في الارض ،

أي قاض من قضاة العدل حكم بمجنون الامة أو سفها ، ووجوب نصب فرد من الافراد وصيا عليها ، أي شرع يبيح للوصي ان يتصرف في حال السفيه أو القاصر تصرف المالك في ملكه ، ولمن كان في وصايته كثيرون ان يتبع في معاملتهم هواء ، فيمنع بعضهم من حقه ، ويعطي الآخر ما لا يستحقه ، كما هو شأن الملوك والامراء المستبدين ، إلا ان هؤلاء الادعاء في وصايتهم ، المعتدين في ولايتهم ، ليسيتون التصرف في ملك الامة وفي سياستها ، فهم قد جعلوا انفسهم أوصياء عليها بالقوة القاهرة ، وبالقوة القاهرة يمنعونها من التصرف معهم ومشاركتهم بالرأي ، بل يحولون بينها وبين معرفة ما تملك ، وما لها من حق الرأي والتصرف ، لتبقى عالة عليهم ، راضية ببقاء الامر فيهم ، ولهذا يمقت المستبدون العلم ويقاومونه اشد المقاومة ، وقد رأيتم ذلك في انفسكم فقد كنتم منذ اشهر تحرقون كتب العلم ، أو تذفونها في حنادس الليل تحت الارض ، خوفا من زبانية الاستبداد أن تدمر على يوتكم قراها ، فتزل العقاب الشديد بمن اقتناها ، على انهم كانوا يعاونون الذين يهربون السلاح ، ويساعدون الاشقياء على إفساد الامن وهضم الحقوق ، فقد كان كل ذنب مباحا أو متساهلا فيه عند حكومتنا الماضية الاذنب العلم واقتناء الكتب والصحف الحرة ، التي كانوا يهربون فيها بالاوراق المضرة ،

لماذا ؟ لانهم يعلمون ان الامة اذا عرفت حقوقها ، يوشك ان تجتمع فتطلبها من طريقها ، واذا يجرمون من التمتع بذلك السلطان المطلق ، والتنصرف بتلك القناطير المقنطرة ، فقد قال حكيمنا السيد جمال الدين الافغاني : العاقل لا يظلم ولا سيما اذا كان امة

ما هو الطريق الذي تسلكه الامم لاسترجاع حقوقها المنصوبة من الملوك المستبدين ؟ ألا إنه هو الاجتماع والتعاون : الاجتماع الذي تسوق اليه المعرفة ، والتعاون الذي يدعو اليه الشعور بالحاجة ، ومن هنا ننقل الى الكلام على الاجتماع والجمعيات

الاجتماع على الحق قوة لا تعلوها قوة ، بهذا قد جرت سنة الله في خلقه وقد ورد في الحديث الشريف « يد الله على الجماعة » وهذا أبلغ تمثيل لعظمة هذه القوة ، وأي شيء أعظم قوة ممن كانت كلاءة الله ظللا ممدودا فوقهم ، وسنته في النجاح صراطا مستقيما أمامهم ، ألا ترون أن الحكام المستبدين يطاردون الجمعيات ، ويخافون منها ما لا يخافون من الجيوش المنظمة ، والاساطيل المدرعة ، اعلمهم ان الحق لا يقالب اذا وجد نصيرا . قال الاستاذ الامام « إنما بقاء الباطل في غفلة الحق عنه »

ماذا أقول في بيان قوة الجمعيات ؟ هي التي قوضت حصون الظلم ، ودمرت هياكل الاستبداد ، وحررت الامم والشعوب من العبودية ، وشيدت فيها صروح العلم والمدنية ، وليس الشاهد والدليل على هذا بصيد عنكم وانتم الآن في نادي شعبة للجمعية التي أسقطت سلطة الاستبداد في المملكة العثمانية ، وأدالت منها سلطة دستورية شورية ،

أرايتم لو أن أحدا همس في آذانكم قبل ثلاثة أشهر وانتم تثنون من ذلك الظلم الفاحش قائلا : ان نفرا من اخوانكم العثمانيين لا يتجاوزون عدد الانامل يجتمعون في حجرة لهم نوافذها مغلقة ، وستورها مسبلة ، يتخافون بينهم في تدبير الخيل ، واتخاذ الوسائل ، ليقويض هيكل تلك السلطة الاستبدادية ، التي أوشكت ان تقضي

على الدولة الطيبة ، وإعادة الدستور العثماني ، وإحياء القانون الأساسي ، فما هو رأيكم في هؤلاء المجتمعيين ؟ ألا يقول أكثركم انهم مجانين (مجانين مجانين) بلى ولكن قد علمنا الآن علم اليقين ان هؤلاء نفرهم الذين قوضوا تلك السلطة الظالمة ، وقوضوا عليها قبل أن تقضي هي القضاء الأخير على الدولة الطيبة ، فما الذي أقدر ذلك العدد القليل ، على إسقاط حكومة مؤيدة بجيش عظيم ، ومال كثير ، وألوف كثيرة من الأعوان والانصار ، القابضين على زمام الأحكام ، كانت ترتعد من ظلمهم الفرائص ، وتضطرب لتصور استبدادهم القلوب ؟ إليس هو الأجماع للطالبة ، والتعاون على استبدال العدل بالظلم ، ؟ بلى ولو كان أولئك الانصار الاخيار من اليائسين ، كما كان أكثر العثمانيين ، لما نالت الأمة العثمانية هذا النصر المبين ، الذي كان موضع إعجاب الناس أجمعين ، حتى قال كثير من ساسة أوروبا وكتابها انه لم يسبق له نظير في تاريخ البشر ، لأن الممهور في التاريخ أن هذه الغاية لا تنال الا بعد ثورات داخلية ، وحروب أهلية ، بين أنصار الاستبداد والظلم ، وطلاب الدستور والعدل ،

الآن قد خطر في بال كثير منكم اننا قد نلنا هذا النصر بسيف جيوشنا ، لا بتدبير أفراد من جمعياتنا ، نعم اننا لولا جيشنا الباسل لما عملنا الآن شيئاً ، ولكن لا ننسى أن جيشنا قد كان منذ كان حامي السلطة الاستبدادية ونصيرها ، وعونها على قهر الأمة وتظهيرها ، فما عدا مما بدا ؟ أليس قد أتحد بعض ضباطه اهل العرفان والحجية ، بأولئك المجاهدين في سبيل العدل والحرية ، فكان العلم والرأي ، هما القائدين للجيش ؟ بلى

الرأي قبل شجاعة الشجعان هو أول وهي المحل الثاني
لنا الحرية والدستور وأصدر قاضي محكمة الأجماع العليا حكمه بطلان تلك الوصاية الاستبدادية ، والولاية القهرية ، واثبات رشد الأمة وأهليتها للقيام بشؤونها ، والتصرف في ملكها ، ولكن هل رشدت الأمة حقيقة وصارت أهلاً للتصرف النافع ، الذي يحفظ به المصالح ؟ إن الحكم الصحيح في شأن الأمة العثمانية عسير جداً ، فانها على اختلاف شعوبها في الاجناس واللغات والاديان والمذاهب متفاوتة تفاوتاً عظيماً

في التربية والتعليم اللذين يؤهلان الأمم للحرية والحكم الدستوري فتكون دستورية بطبيعتها لا مقودة الى الدستور بالسلاسل

إن مجموع الترك أرقى في هذه التربية من مجموع العرب، والارمن أرقى من الأكراد، والأستانة والولايات الاوربية، أرقى من الولايات الآسيوية، وولايات سورية وسط بين ولايات أوربا وبين العراق والحجاز واليمن، وأنا نرى الاستعداد في سورية ضيفا فإذا نقول فيما دونها، فكنا كثيرا ونحن في مصر لنختار من كل مدينة في سورية أفرادا من الأحرار الشجعان ليؤلفوا لنا شعبا لجمعية الشورى العثمانية فلم نثر في أكثر المدن على من تثق بقبوله لدعوتنا، ودخوله في جمعيتنا، دخل في الجمعية رجلا من أهل بيروت كل منهما صديق للآخر ولم يكشف احدهما الآخر بذلك الا بعد إعلان الدستور، وناهيك بجماعة أهل بيروت

إن العاقل الراشد اذا منع التصرف في ماله بالقوة القاهرة وطال عليه الزمن وهو لا يعمل ثم أبيع له العمل وهو غير متمرن عليه يحار في كيفية التصرف ولا يسئل عليه ان يجري فيه على طريق السداد . وقد اهتدى الى هذا المعنى أحد أغنياء بلادنا العقلاء (المرحوم محمد باشا المحمد) فقسم ثروته الواسعة في حال حياته بينه وبين أولاده ليتمرنوا تحت مراقبته على إدارة تلك المزارع والضيعات لتفاجهم الثروة فيموزهم حسن إدارتها وحفظها، وغفل عن ذلك كثير من الاغنياء فلم يأذنوا لأولادهم بالتصرف في إدارة ثروتهم ولا بالتمتع بما تستشرف له نفوسهم منها، فلم يلبث أولئك الأولاد بعد موت والديهم إلا قليلا، حتى أضاعوا جميع ما تركوه لهم إسرافا وتبذيرا، كما رأينا وشاهدنا في مصر كثيرا، وإذا كانت إدارة الثروة الشخصية لا تصلح الا بالعلم والتمرن معا فكيف تكون إدارة الممالك وسياسة الامم ؟

لا يسجلن أحد بالاعتراض على هذا الكلام فيقول انه مؤيد للحكومة المطلقة التي اراحنا الله من شرها، ومعارض للحكومة الدستورية التي امتلأت القلوب رجاء في خيرها، معاذ الله أن أحتج لتلك الحكومة الظلمة بكلمة وأنا أعلم انها لو بقيت سنة أو سنتين ولم ينجح الأحرار بالوسيلة التي أخذوا بها في هذا العام لو قامت الأمة

والدولة في خطر لا تؤمن عاقبه ، وإنما قلت ما قلت آنفا لانه الافكار الى حقيقة
حالتنا وما يجب علينا في هذا الطور الجديد

الامة العثمانية في مجموعها مستعدة للحكم الدستوري فان فيها من الاحرار
المرتقين في المعارف والاخلاق من جميع الشعوب من يرجى ان يقوم بهم هذا الحكم
خير قيام ، ويؤمن عليه من عدوان الاستبداد ، ولكن ضعف استعداد الامة في
كثير من البلاد يحملهم مشاق كثيرة في إقامة العدل، واصلاح حال الملك ، ومقاومة
كيد المتفهرين ، أعوان المستبدين الظالمين ،

لا تظنوا ان الاحرار الكرام الذين نلنا الدستور بسببهم كانوا غافلين عن
هذا ، كلا إنهم قد أعدوا له عدته فأخذت جمعية الأتحاد والترقي على نفسها ان
تكفل الدستور الذي كانت قابلة ولادته وأمه ومرضه الى أن يبلغ أشده ويستوي ،
فانشأت لها شعبا ولجانا في كل مركز من مراكز الولايات والألوية والاقضية في
المملكة ، وجعلت لها أندية سياسية اجتماعية ولها في ذلك مقصدان ؛

المقصد الأول مراقبة الحكومة في سيرها لاجل ان تنفذ الشريعة والقوانين
في دائرة الدستور، ويحفظ الامن ويقام العدل بقدر الاستطاعة والإمكان . والمقصد
الثاني نفخ روح الحياة الدستورية في الامة وتحيب الحرية اليها بث الآراء والافكار
النافعة فيها بالخطب والمحاورات ، وحثها على التربية الملية والتعليم العصري الذي
يجعلها أمة دستورية بالطبع ، تأبى الاستبداد وتنفر منه كما تنفر من الاسقام والادواء .
فحيا الله جمعية الأتحاد والترقي ، وانه يجب على الامة كلها ان تساعدنا في سببها فانه
لا حياة لنا الا بالتربية الملية وتعلم الفنون العصرية . . .

